



في إطار توضيح الحقائق والكشف عن بعض التفاصيل المهمة التي تدور في ملفات وكالة الجامعة وإجابة عن عدد من التساؤلات والاستفسارات أو الاتهامات التي توجه للأخ وكيل الجامعة كانت نور

المثاني حاضرة عبر هذا الكرسي الساخن مستضيفة وكيل الجامعة والذي أبدى تعاونًا أصابنا بالدهشة والذهول عندما كان يسكب الماء البارد على كل نار نتعمد في بعض الأحيان إشعالها والحقيقة تقال إن

المثاني حاضرة عبر هذا الكرسي الساخن مستضيفة وكيل الجامعة والذي أبدى تعاونًا أصابنا بالدهشة والذهول عندما كان يسكب الماء البارد على كل نار نتعمد في بعض الأحيان إشعالها والحقيقة تقال إن

للرجل حجته ومبرراته فيما يقول ويفعل قد تكون مقنعة لبعضنا وغير مقنعة للآخرين ولكن يظل هو اجتهدًا قد يصب المرء فيه أو يخطئ ، فألى مضابط اللقاء .



ضبطنا الوقود حتى لا ندخل في ديون نعجز عن سدادها

● حوار - محمد جعفر - حمدي عبد الرحيم: ●



العاملین

بالجامعة

الدولة لا تعطي الجامعات أموالاً تسد حاجاتها تماماً وكل جامعة تجتهد

الوكيل وحتى إن رأى أن بعضها يحتاج إلى ضرورة عرضه على اللجنة فإن الأخ الودوم هو مقرر هذه اللجنة فيأتي بها لمكتبي ولا توجد أية استحقاقات محبوسة كما أني لا أوعز لأخ نائب

الوكيل بتأخير أية استحقاق بالعكس فله الصلاحية الكاملة في تقرير الاستحقاقات وفق التفويض الممنوح له وهذه انطباعات لدى الناس لا علم لي من أين يستقون معلوماتهم ولكن ما فكرته هو الواقع وأريد مثالا لاستحقاق بعينه لم يصدق، وللحقيقة فقد جاءت بعض الشكاوى من تأخير استحقاقات وعندما تبعتها وهذا جدا من التأخير من بعض الجهات التي ترفع هذه الحوافز والاستحقاقات لنائب الوكيل.

وهذه دعوة لكل العاملين كل من استحقاق تاخر فلينتابا برفع شكوي وسنقوم بالتحقيق فيها.

O من جانب آخر أنت منهم يهدم جميع السياسات المالية والإدارية إن سبكه من وكلاء وإزالتها؟

هذا الحديث غير صحيح إن السياسات المالية السابقة لم تلغ بل بالعكس فهي موجودة وتصح عبارة إن هناك ممارسات وأ وسائل وإ قضايا وأ إجراءات حدث بها بعض التغيير، أما مسألة تشديد القبضة على المال فهي مسألة تحكمها إجراءات معينة ومنذ أن توليت الوكالة فقت بتوزيع الصلاحيات المالية كما فوضت نائب الوكيل والمرافق المالي والمساعدين وهذا اقتضته الظروف وهذا ليس لأن التجربة السابقة كانت فاشلة وإنما مزيد من الإحكام تم تقليص الصلاحيات وهي مقسمة بيني وبين نائب الوكيل وافر أن بعض الإجراءات رفعت إلى درجة أعلى لظروف اقتضت ذلك .وفي الصلاحيات المالية ليس لدينا قبضة وإنما لدينا لجنة للموقف المالي برئاسة مدير الجامعة مجتمع شهرياّ وتضع سياسة للصرف كما لدينا لجنة مصغرة للصرف المالي من وكيل الجامعة ونائبه والمرافق المالي لها عدد من الصلاحيات كتحويلات الفروع وبعض الأبناء ذات المبالغ الكبيرة والحوافز والمكافآت مفوض بها نائب الوكيل وهناك حوافز تعرض على اللجنة وحقيقة اللجنة أنشئت لإيضاف العاملين وليس لتجسيب الحوافز والمكافآت بل التقدير السليم لها.

O ولكن هذا الإجراء خطأ والصحيح أن يقدر المسؤول الأول في الإدارة أو الكلية حافز الشخص المعني لأنه وحده من يقدر جهده المبذول فيما كلفه به ؟ ويتقصص على مجلتكم هذه في قيمة الحافز المقدر هل الجامعة تستطيع أن تصدق عليه أم لا؟

صحيح هذا كلام منطقي ولكن هناك مشكلات تتمثل في تعدد الكليات والمراكز والإدارات وتفاوت التقدير للحوافز في هذه الإدارات بسبب طبيعة العمل وتقدير المسؤول الذي يحدد مقدار الحافز من كلية لأخرى ، فمثلا عميد كلية يقدر حافزا لأحد منسوبيه عن ثلاث ساعات إضافية بمبلغ (١٠٠) جنيه وعميد أو مدير إدارة

حوار

وكيل الجامعة في الكرسي الساخن

ليس بالضرورة أن يكون للوكيل خبرة لكن توجد إدارات متخصصة ومساعدون له يديرون العمل بالخبرة والتخصص المطلوب

اتهامي بتأخير الاستحقاقات انطباعات لدى الناس لا علم لي من أين يستقون معلوماتهم

الاستحقاقات يمكن أن تتعالج منه الأعمال الأخرى ولهذا لا نستطيع أن نقول نعم أو لا من أول مرة ولكن نقول لن قصدا (خير إن شاء الله) منتظراّ تحسن الموقف المالي ولكن قطعاً لا اتجاهل أمره فور خروجه وإن سال أي شخص عن ماذا تم في أمره فسجد الإجابة والتي ليست هي التحائل.

O لم يُستكف من شركتي البركات والباسقات ولا حتى مركز التدريب لرفاه الجامعة بالسوية؟

الجامعة ساعية في ظل ميزانيتها لتأمين شركة البركات والباسقات وكذلك الحال لمركز التدريب والإنتاج الإعلامي وغيره يحتاج لمراس مال تشغيلي والجامعة تسعى الآن بقدر جهدها لتوفيره. والآن مجالسها صارت في اجتماعات مقاربة لرفع الأداء والتحسن حتى تكون موردا للجامعة ووضعها الحالي صعب ولا يشكل نزعاً داعمة للجامعة وتحتاج لمراس مال تشغيلي ونسعى لتأمين المطبعة والشركة نفسها .

O كانت لكم جولة لدول الخليج في إطار تلميز الجامعة هل من نتائج ملموسة، المؤشرات طيبة للرحلة وكانت إلى حد كبير ناجحة ووجدنا دعومات مباشرة من بعض الجهات مثل معامل الحواسيب ومعينات أخرى مالية وتحتاج إلى وقت لكي تؤتي ثمارها الحقيقية وتغير

الجامعة ما زال في حركة ذؤوبة لاستكمال هذا العمل؛

O انتهجت سياسة تشطية حاوية تصجر منها بعض العاملين؟

إذا كان المقصود من التشفس استحقاق العاملين ففي كل اللجان التي كونت لم تعرض لتفليل

الحوافز ولم نمنع إعطاء حافز والوضع كما هو تماماً ولكن ارتفاع المعيشة جعل الناس

يشعرون بالضيق وهذا الارتفاع في المعيشة لم تقابله الدولة بتحسينات وميزانية هذه الجامعة لولا لعف الله لإنهارت لأنها نقصت ولمدة ثلاث سنوات تعمل بميزانية واحدة. كما أن سياسة الحوافز ومقاديرها كما هو في لائحة الحوافز والمكافآت لا يجديها الوكيل بل هي لجان تكونها إدارة الجامعة.

O أبداً ما علمكم كوكيل فهامكم أي تقومون بها يمكن لأي موظف صغير أن يقوم بها فليس أسهل من أن نوزع تقنية الشبر على الرواتب والحوافز والخدمات ولكن مهمة الوكيل الأساس هي جلب التمويل وتحفيز حدة الفكر لدى العاملين؛
جلب المال ليس مهمة الوكيل فقط بل المؤسسة كلها والآن الأخ المدير والإدارة العليا كلها في شغل دائم لكيفية جلب التمويل وتحريك الموارد الذاتية والخارجية (تغير الجامعة) إذا الوكيل ليس هو وحده الذي يتحرك وهذا التحرك وفق سياسات مجازة. صحيح يمكن أن يبارز الوكيل ولكنه يخضع لإرادة المؤسسة وأصلا المال الذي يدخل خزينة الجامعة يأتي من ثلاثة منافذ تقنية شهيرة من الدولة ورسوم القباب والاستثمار ونحن نعتبر من الجامعات التي تحصل لرسوم الرسوم كما أن الجامعات تعاني وتشكو من عدم التزام الدولة بالدفع أما الاستمرار ففبه اجتهد كبير ولا امكلا عمداً سحرة لجلب مليارات لحل مشكلات الجامعة ولكن لدينا تحركات إن شاء الله سوف تؤتي ثمارها.

O استولت ترحيل الجامعة وصمة عام على جبين الجامعة؟
نحن الآن مواجهون بمسألة صعبة جداً وأجربنا دراسة لسيارات الجامعة ٨٨٪ من استولت الترحيل والخدمات الآن خارج نطاق التقويم فهو(لمجر) وله أكثر من سبع أو ثمان سنوات والمعروف أنه حسب توجيهات الدولة فإن العربية الحكومية لها عمر افتراضي وهو خمس سنوات بعده تكون قابلة للتفليل ولدينا عربات لها أكثر من ششرين سنة ولدينا صرّف في الإسبير والصيانة بجبايع ضخمة جداً وسياراتنا كثير منها متهاك. لكن كل ذلك مربوط بالموازنة والحل هو تحديد الأعمار لتجديدهم يحتاج إلى المال والسنة الماضية استطلعنا أن نستشري بعض السيارات وسوف نسير على هذا النهج في كل عام حتى يجتدب الأسطول.

O أنت منهم بقدم الثقة في أي شخص في الجامعة نتج عن ذلك زراعة عيون بيقولن لك الأخبار ممن أنتج قرارات تفرد بها دون مشاورة أو لعدم ثققت في من تشاورهم بل تعتقد في بعض هؤلاء الأراهم مفضحة؛

بصفة عامة يستحيل أن ادير عمل هذه الجامعة لوحدي وإنما لكل تفويض وعمل كما هي لم نزيدنا وحقيقة بعضقب قلب المرء لما يراه من منظر ولكن نسعى لأن تكون الجامعة على أحمل وجه ولكن من جهة

أخرى هناك ضروريات فيعوض المكاتب تحتاج إلى تأسيس وحقيقة نقف عاجزين ويرجع ذلك لميزانية الجامعة ومنذ أن استلمت وكالة الجامعة فإن ميزانية الجامعة لم تزد من الدولة والجامعة تعمل لمدة ثلاث سنوات بميزانية (٢٠١٠م) والأسعار تضاعفت والميزانية ثابتة.

O هل يمكن التحطيم الموازي أن يدعم عملية المباني وبالتالي تحصل مبالغات من داخل المؤسسة لزيادة دخل العمل؛
إن هذا هناك خطوات وتجربة وقد فتح القول الموازي لهذا العام ولكننا تجربة في بدايتها ولم ندرس نتائجها بعد.
O (أنا ليس من التلوع أن تحسّن أوضاع العاملين)؟
الآن الجامعة لم تقف عن التحسينات فالبديل التقدي للمحال والموظفين زال بنسبة ٧٠٠٪ وكذلك

يتم بتوازن بين المباني الجديدة مع إعطاء العاملين حوقهم

O رئاسة مدير الجامعة.

O لاحظ مجلس الجامعة الأخير أن الدولة صققت للجامعة ٢٪ من الميزانية، وأما الأصول الثابتة فلم يصدق لها شيء فما التحركات في هذا الاتجاه؟



في إطار توضيح الحقائق والكشف عن بعض التفاصيل المهمة التي تدور في ملفات وكالة الجامعة وإجابة عن عدد من التساؤلات والاستفسارات أو الاتهامات التي توجه للأخ وكيل الجامعة كانت نور



مبني كلية

التربية مركز

الطالبات

الجامعة درست المركزية القابضة وأجرت بعض الاستطلاعات وتتسعى للتحسين الدائم

في الجامعة،
أما إذا كان عدم الرضا لوضعه المالي فهذه سياسة دولة وسياسة جامعة وهي مقعدة وساعون بإذن الله لتحسين وضع العاملين وربنا بوقف.

O أنت منهم بتعطيل الترتيبات والتدخل المباشر بشخصكم في لجان التعينات؛
لم أقم بتعطيل أية ترقية وعمل الترتيبات هو أمر روتيني يمر أولاً بلجنة الترتيبات ثم شؤون العاملين ثم وكيل الجامعة ثم تعرض بعد ذلك لإرادة الجامعة ليتم إجرائها نهائياً لذلك قد يشعر بعض العاملين بتأخرها . أما بالنسبة للتعينات فقيمت نظامها وهذا لا يعني أن النظام السابق غير جيد ولكن الهدف هو التحسين

القرارات التي تكون في إطار الصلاحيات الممنوحة والعمل اليومي المغوض به أسير فيها بصورة عادية ولكن هناك أعمالاً وأموراً تقضي أن تكون إدارة الجامعة في الصورة.

O ما السر في أن أي شخص يتقدم بشكوى ضد الجامعة في عهكم كسبها؛ وهل يعني ذلك أن الإدارة المسالمة ظالة لهذه البردجة؟

لكل شخص تقديراته في عهده ولكن في فترات طويلة من عهد هذه الجامعة الناس تجد حقوقها

سواء أكانت بالشكوى أم بغيرها وقد تكون قدراً من الله تعالى إن يأتي خمسة أو ستة في عهده

ويكسبون شكوهم وهذا لا يفسر بان من سبقك ظالم واعر عادل وإنما تقديراً من عند الله والآن اللقضايا التي فيها شكاوى محدودة جداً ويمكن أن يقدر الله أن هؤلاء الخمسة أو الستة تتأخر

أمرهم حتى يأتي وكيل آخر وتحسم في عهده وهذا لا يعني أن السابق كان ظالماً بل كثيرين ممن كسبوا الكثير من الشكاوى في العهود السابقة انصفتهم تلك الأارات.

O من الملاحظ عدم اهتمام الجامعة بعلمائها واستئثارها الكفاء بعد سن العاشر؟

هذا يخضع للسياسات والجامعة لديها استيعاب للاستاذة بعد سن العاشر وهناك لجنة مختصة

برئاسة مدير الجامعة .ولذلك للظفر في الكفاءات بعد سن العاشر ولدينا تعاقبات مع عدد من

O ما آخر حافز صرفته من الخزينة ومتي؟
الاساتذة الذين وصلوا سن العاشر وحدي وفيما يخص العيون والمصادر الولييسية أقول إن أي إداري يلجا لهذا الأسلوب فهو إداري ضعيف جداً ولا يستطيع أن يكون في منصبه (والله شاهد على ما أقول) كما أنه ليس لدي وقت لكي أسمع عن فلان وفلان، ومتى اعتمدت في القرارات على الأخبار المغلوطة فانت إداري

فاشل وهذا يتبعه خطأ في القرارات لأن المعلومات التي استندت عليها قد تكون خاطأ، والآن النظم الإدارية في أية مؤسسة تكفل لك الحصول على المعلومات كما يجب لك مراجعة عمل أية إدارة أو وحدة ويكبل صدق وصراحة أواجه العاملين ولا أعتقد على النقل أو التمسح المطلق بإداء أحد العاملين.
الرقابة جزء من النظام الإداري وشيء أساس وإدارة من غير رقابة لا يكتب لها النجاح . وهذه اتهامات لا يجتهد عليها اللجان والمحوت ومنذ أن توليت الوكالة لم أكتب بحثاً أما من الناحية المالية فمكثت أشارك في التدريس والإشراف والمشاركات الخارجية واللجان.

O لا يهدم كثيراً الرضا الوظيفي المهم أن يقضي الموظف مهامه العاشية الساعات ويعمها غير مرغوب به أن يوجد بالجامعة؟

طبعاً غير صحيح والدليل أن عشرات من لديهم فمثلة ردتها لهم

وهذا واجب نحوهم. وإذا اتاني أي عامل وغير لي عن عدم رضا ساساله ماذا

فإن كنت صموتاً في العمل لئلاهما له

ولا يجوز لي ذلك إلا المال ومسألة تحويل العاملين حسب حاجة العمل واستقراره إلا الصلاح ورد الحقوق وتحسين العمل.

على كل فكر التخطف وبالرغم من السياسة التفضيلية التي انتهجتها وتوليف مبالغ ضخمة من الأموال يقال إن هناك أصولاً تمت ببرنامجها لوزارة المالية فانت منهم بل إن العاملین هو الأسوأ في مهده؛

الجامعة ولمدة عشرين سنة مضت لديها طريق في صرف الاستحقاق من شهر إلى شهر كما الآن اللهم إلا في فترة الرسوم الدراسية، ومعروف بعد صرف المرتبات تأتي الأتوانات وهذا الأمر لم يأت معي ونحن محافظون على ذلك بصرف كل الاستحقاقات التي تصل الخزينة

ولذلك بتوجيه صرف الاستحقاقات وتصفير الخزينة،أما بشأن توفير أموال وإجراءها لوزارة المالية فالجواب هو المستندات في الشؤون المالية، وهل يعقل أن تترك إدارة الجامعة الوكيل

يرجع المال للوزارة وهي تقوم بتغيير لمجم المال لألسف هذا كلام عار من الصحة ومجرد أقوال لا سند لها وبإبوابنا ومستنداتها مفتوحة لجميع العاملين للتحقق إعمالاً لبيدا الشافية. وأما مسألة حال العاملين

هو الأسوأ فما فري هل تخفي المرتبات وبقية الاستحقاقات مثل البدول التقدي وغيره، فغير صحيح فقد تمت زيادة واضحة في استحقاقات العاملين من بديل تقدي وتذاكر الاستحقاقات الإحتحانات وغير ذلك.

وأما الحوافز فتما قدمت فإن الكثيرين لديهم انطباع خاطئ بأن الوكيل هو الذي يصدق حوافز الجامعة وهذا غير صحيح فهي إما عند نائب الوكيل أو لجنة الحوافز.

وأما إن قصدت الوضع المعيشي الذي أصبح المترتب والدخل لا يغطي هذا هو حال الدولة ووظائفها الحالية .

كما أن هناك أمراً مهماً هذا ليس عهدي وإنما عهد إدارة جامعة كاملة هي التي تضع السياسات وتوجه المبالغات والوكيل يده ليست حرة تفعل ما تشاء.

O هناك اتهام موجّه إليك بأنك تقوم عمدًا بتجسيب الاستحقاقات وعدم ترميزها حتى لا تصل الخزينة بل إن بعض العاملين تكروا أن استحقاقاتهم تركز لدى

الأخ ومهمتي التصديق على الأبناء المتعلق بالمشتريات والشؤون الإدارية وغيرها

نائب الوكيل هو المسؤول عن تصديق المكافآت والحوافز وكذلك اللجنة المالية

وهناك بعض الأمور تحتاج إلى نقاش ولا بد من عرضها على اللجنة أما باقي الحوافز والمكافآت لدى نائب